الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

حالة حي الشيخ جراح

متابعة للتطورات - تشرين الأول/ أكتوبر 2010

حي الشيخ جراح حي سكني فلسطيني، يقع إلى الشمال من البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة.[1] ويسكن في الحي حوالي 2,800 فلسطيني، ويضم مقار العديد من البعثات الدبلوماسية ومعالم معروفة، مثل بيت الشرق، وفندق الأميركان كولوني والمسرح الوطني الفلسطيني.[2]

ونظراً للموقع الإستراتيجي لحي الشيخ جراح، بذلت جماعات المستوطنين الإسرائيليين جهودا حثيثة في السنوات الأخيرة من أجل السيطرة على الأراضي والممتلكات لإقامة مستوطنات جديدة في حي الشيخ جراح.[3] ونتيجة لذلك، فقد أكثر من 60 فلسطينياً بيوتهم ولا يزال هناك 500 آخرون مهددين بالطرد بالقوة، ونزع الملكية والتهجير في المستقبل القريب.

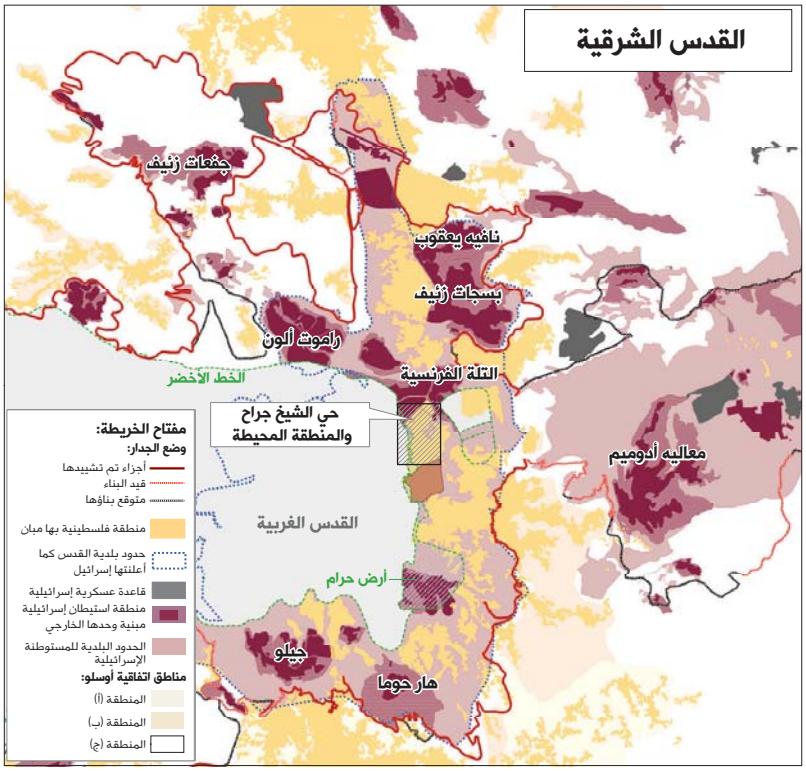

نشاط المستوطنين الإسرائيليين في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

يظل التهجير الإجباري للعائلات الفلسطينية في القدس الشرقية مصدر قلق خطير على الأوضاع الإنسانية. ففي حي الشيخ جراح والأحياء الفلسطينية الأخرى التي تشكل جزءً مما يسمى الحوض "التاريخي" أو الحوض "المقدس" المحيط بالبلدة القديمة، يظل خطر التهجير كبيرا نتيجة لنشاط المستوطنين المتواصل. واستعملت جماعات المستوطنين الإسرائيليين وسائل متعددة من أجل تحقيق السيطرة على الأرض والمباني في هذه المناطق:[4]

- نقل الأرض أو الممتلكات الفلسطينية التي صادرتها السلطات الإسرائيلية من مالكيها الفلسطينيين أو الأردنيين، بموجب قانون أملاك الغائبين مثلا، لصالح جماعات المستوطنين.[5]
- نقل الأراضي التي صنفت كأراضي "عامة" أو أراضي "دولة" طبقاً لأهميتها البيئية أو التاريخية أو الدينية لسيطرة جماعات المستوطنين. وكانت هذه هي الحالة في حي سلوان على سبيل المثال.[6]
- استخدام النظام القانوني الإسرائيلي لمباشرة المطالبة بأراضي في القدس الشرقية يزعم أنها مملوكة لأفراد أو جمعيات يهودية قبل عام 1948. ويعترف القانون الإسرائيلي بهذه الدعاوى بينما يحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المماثلة في ملكيتهم لأراضي أو عقارات في مناطق موجودة الآن في إسرائيل.
- شراء جماعات مستوطنين لأراضي أو عقارات فلسطينية ذات موقع إستراتيجي، والذي يتم غالباً من خلال وسيط، والذي يتم في عدة حالات من خلال عملية ورد أنها تضمنت تهديدات أو خداع أو شهادات ووثائق مزورة.[7]

وازداد في السنوات الأخيرة في الأحياء الفلسطينية نشاط المستوطنين، الذي كان مصحوبا في بعض الحالات بدعم من الحكومة الإسرائيلية أو مؤسساتها، وكان مصحوباً في الغالب بمحاولات لطرد السكان الفلسطينيين بالقوة. وهكذا كان الحال، على سبيل المثال، في حي الشيخ جراح.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

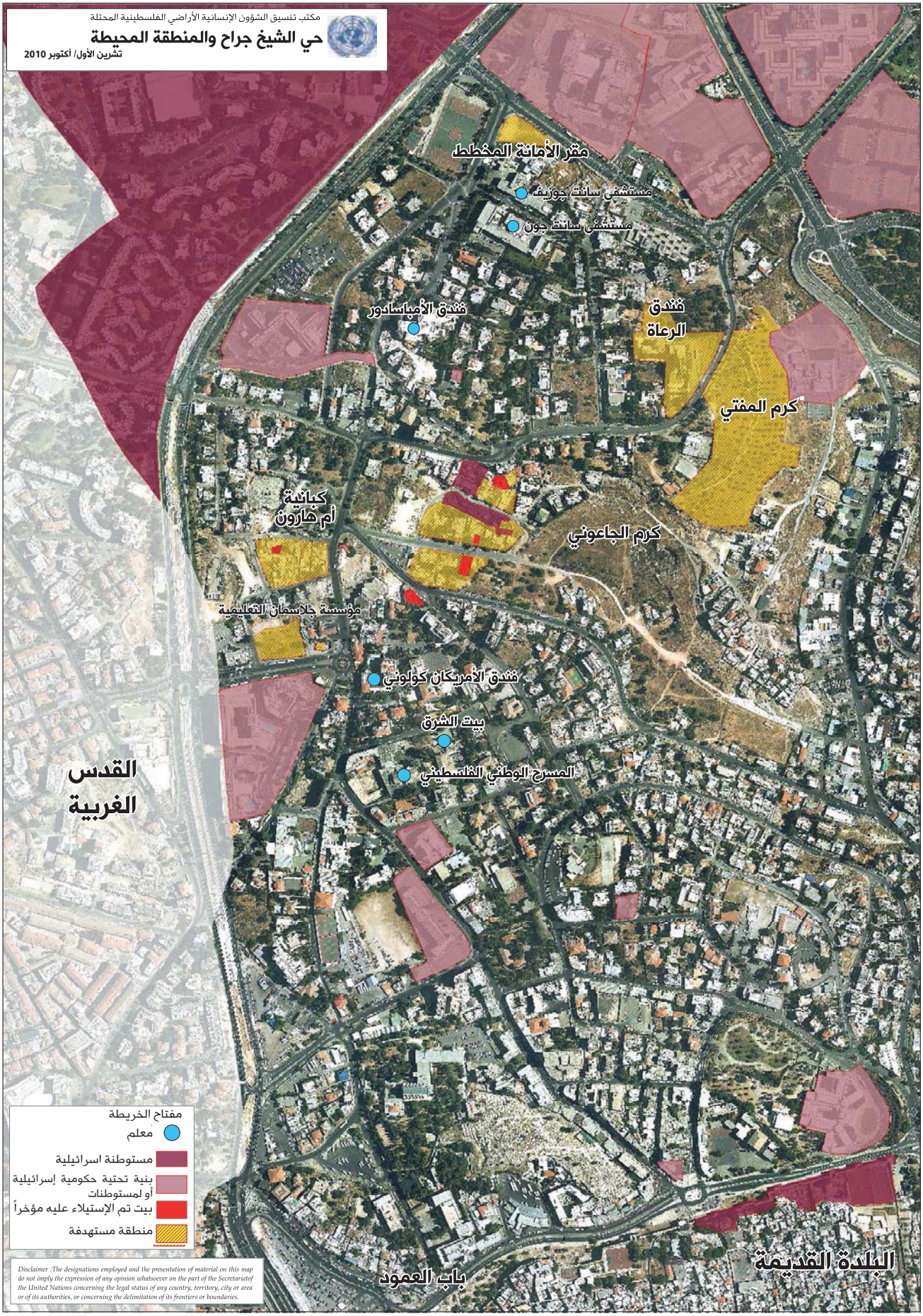
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة
حي الشيخ جراح والمنطقة المحيطة
تشرين الأول/ أكتوبر 2010
مقر الأمانة المخطط
مستشفى سانت جوزيف
مستشفى سانت جون
فندق الأمباسادور
فندق الرعاة
كرم المفتي
كباتية أم هارون
كرم الجاعوني
مؤسسة جلاسمان التعليمية
فندق الأمريكان كولوني
بيت الشرق
المسرح الوطني الفلسطيني
القدس الغربية
البلدة القديمة
باب العمود
مفتاح الخريطة
معلم
مستوطنة اسرائيلية
بنية تحتية حكومية إسرائيلية أو لمستوطنات
بيت تم الإستيلاء عليه مؤخراً
منطقة مستهدفة
Disclaimer :The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariatof the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

نشاط المستوطنين الإسرائيليين في حي الشيخ جراح

استهدفت جماعات المستوطنين الإسرائيليين مناطق معينة في حي الشيخ جراح في السنوات الأخيرة. اشتمل هذا، ولكنه لم يقتصر على، المناطق التالية:

منطقة كرم الجاعوني – قبر الصديق شمعون[8]

طردت السلطات الإسرائيلية، منذ أواخر عام 2008، أكثر من 60 فلسطينياً، من بينهم 24 طفلاً، من بيوتهم في هذه المنطقة بالقوة.[9] وحدث الطرد في سياق نزاع قانوني مستمر على ملكية الأرض.[10] وشجب المجتمع الدولي عمليات الطرد باعتبار أنها تتعارض مع القانون الدولي.[11]

سلمت البيوت على الفور بعد الإخلاء لجماعات مستوطنين التي تحتل بالفعل عدة مباني أخرى في المنطقة. ويعتزم المستوطنون، طبقاً لخطط قدمت إلى بلدية القدس، إزالة المنطقة كلها، بما في ذلك 28 منزلاً فلسطينياً لإفساح الطريق لإنشاء مستوطنة يهودية جديدة.[12]

وتهدد الخطط بترحيل أكثر من 300 ساكن فلسطيني، معظمهم لاجئون فلسطينيون انتقلوا إلى الحي في عام 1956 بموجب برنامج إسكان برعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[13] لا تستطيع عائلات اللاجئين، وجميعهم فروا أو طردوا من بيوتهم في عام 1948 من مناطق موجودة الآن في إسرائيل، استعادة أراضيهم وعقاراتهم السابقة، بينما يواجهون الترحيل من جديد. وبدأت عند كتابة التقرير إجراءات طرد رسمية ضد ثماني عائلات فلسطينية ممتدة، لا تزال مهددة بطرد وشيك.

وتدهور الوضع في الحي بشدة منذ عمليات الإخلاء نتيجة للتوترات والاشتباكات المتكررة بين المستوطنين والشرطة والسكان الفلسطينيين المتبقين. ومنذ آب/ أغسطس 2009، فإن كثيراً من أفراد العائلات التي طردت ونشطين فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين الذين شاركوا في مظاهرات ضد الإخلاء، أصيبوا أو تعرضوا للتحرش أو اعتقلوا أو احتجزوا.

كبانية أم هارون

انتهى في أيلول/ سبتمبر 2010 معركة قانونية طال أمدها على الأرض في هذه المنطقة من الحي، عندما أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكماً لصالح جماعة مستوطنين تزعم ملكية الأرض قبل عام 1948. وفي وقت سابق من هذا العام بدأ المستوطنون، الذين احتلوا بالقوة في عام 2009 مبنى فلسطينياً مهجورا، إجراءات طرد ضد عائلتين فلسطينيتين على الأقل. وبينما لم تصدر بعد إشعارات إخلاء رسمية، فإن حكم المحكمة العليا يزيد بدرجة كبيرة احتمال طرد وتهجير 200 فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة، معظمهم لاجئون، في المستقبل، بالإضافة إلى إنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة.

فندق الرعاة (شبرد)

صادرت السلطات الإسرائيلية في عام 1967 فندق الرعاة (شبرد) والأرض المتاخمة له، الذي تعود ملكيته لعائلة الحسيني، ثم باعته في وقت لاحق لمنظمة مستوطنين في عام 1985. وحصلت المنظمة، التي تنوي بناء مستوطنة جديدة تضم نحو 90 وحدة سكنية على الأرض، بالفعل على موافقة نهائية من السلطات الإسرائيلية لبناء 20 وحدة سكنية على الأقل.[14]

طرد عائلتي الحنون والغاوي في آب/ أغسطس 2009

في صباح الثاني من آب/ أغسطس 2009، قام عدد كبير من الشرطة الإسرائيلية وشرطة الحدود بإجلاء عائلتي الحنّون والغاوي بالقوة من بيوتهما في حي الشيخ جراح. وفقد ما يصل إجمالاً إلى 53 شخصاً، من بينهم 20 طفلاً، بيوتهم وأصبحوا مهجرين، بينما جرى تحميل أمتعتهم على شاحنة ثم ألقي بها في الشارع بالقرب من مقر الأونروا.

وكان للطرد عواقب مدمرة على العائلات. وعلاوة على فقدان بيوتهم والمصدر الرئيسي لأمنهم المادي والاقتصادي، تواجه هذه العائلات أيضاً فواتير وغرامات ومصاريف قانونية باهظة، بما في ذلك تكاليف إجلائهم.

تصوير: محمد عليان

كبانية أم هارون، حي الشيخ جراح، أيلول/ سبتمبر 2010

كرم المفتي

استمدت هذه المنطقة اسمها من مالكها السابق، مفتي القدس. وصادرت السلطات الإسرائيلية هذه المنطقة وهي عبارة عن بستان للزيتون ثم نقلت ملكيتها في وقت لاحق إلى منظمة عتريت كوهانيم الاستيطانية. وعلى الرغم من أن الأرض مصنفة في الوقت الحالي كمنطقة خضراء، حيث البناء فيها مقيد، بدأت المنظمة عملية تمكنها من بناء مستوطنة تتكون من 250 وحدة سكنية.

مقر منظمة أمانا الاستيطانية الذي جرى تخطيطه

في عام 2005، نقلت السلطات الإسرائيلية ملكية قطعة من الأرض متاخمة لمستشفى سانت جوزيف في حي الشيخ جراح، صادرتها في وقت سابق، إلى منظمة جوش أمونيم. وعلى الرغم من اعتراض السكان الفلسطينيين في المنطقة منحت بلدية القدس في عام 2009 المنظمة تصريحا لبناء مبنى من ثلاثة طوابق ومركزاً للمؤتمرات ليكون بمثابة مقرا للمنظمة.[15]

حرم مؤسسة جلاسمان التعليمية

قطعة خالية من الأرض، تقع بجوار مركز الحياة الطبي، جرى الحصول عليها وجرى تخصيصها لبناء مؤسسة تعليمية دينية يهودية ممولة من ممولين كنديين.

تهجير قسري في القدس الشرقية

عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل التي أمرت بها أو نفذتها بلدية القدس هي السبب الأكثر شيوعاً للنزوح القسري في القدس الشرقية.[16] وفي عام 2009، جرى تهجير 380 فلسطينياً على الأقل، من بينهم ما يزيد على 90 طفلاً قسراً، كما تأثر 190 آخرون، من بينهم 85 طفلاً، نتيجة لذلك. وبينما نفذت عمليات هدم أقل منذ بداية 2010، مقارنة بالسنوات السابقة، يقدر أنه يوجد في الوقت الحالي 1,500 أمر هدم على الأقل في انتظار التنفيذ في القدس الشرقية من المحتمل أن تؤثر على عدة آلاف من الفلسطينيين.

ان النمط الحالي من عمليات الإخلاء والهدم، المصحوبة بخطط لبناء وحدات سكنية للمستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية، تساهم في فرض حقائق على الأرض لتجزئة الأحياء الفلسطينية وإضعاف نسيجها المادي والاجتماعي والاقتصادي بينما تخلق وصله بين المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية.

مخاوف إنسانية

تثير عمليات التهجير القسري للسكان الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، ومن بينها حي الشيخ جراح، عدداً من المخاوف الإنسانية:

- للتهجير أثار مادية واجتماعية واقتصادية ونفسية مباشرة وطويلة المدى على العائلات والمجتمعات. وعلاوة على حرمان العائلة من أصل رئيسي ومصدر للأمن المادي والاقتصادي، يؤدي التهجير عادة إلى تعطل أسباب الحياة والفقر المتزايد وانخفاض مستوى المعيشة وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والتعليم والرعاية الصحية. ومن الثابت أن التأثير مدمر للأطفال بالأخص بما في ذلك الاضطراب والاكتئاب والقلق ما بعد الصدمة وتراجع الإنجاز الأكاديمي.[17]

- ويساهم الإخلاء القسري وتوسيع المستوطنات المصحوب بقيود على التحرك والترويع والمضايقات على أيدي المستوطنين، وكثير منهم مسلحون، في التوتر المتنامي والتفتيت المتزايد للأحياء الفلسطينية. وفي أعقاب تطورات مماثلة في المنطقة (H2) في الخليل، أخلى أكثر من 1000 منزل من سكانها الفلسطينيين، وأغلق أكثر من 1800 محل تجاري أبوابهم.[18]

> *"ومما يسبب قلقاً عميقاً بقاء الفلسطينيين، الذين يواجهون بالفعل معاناة شديدة مختلفة الأنواع، بما في ذلك حوادث متعددة من التهجير على نطاق كبير، معرضون لإذلال من النوع المرتبط بالإخلاء القسري وهدم البيوت."*
>
> *فيليبو جراندي، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يعلق على الوضع في حي الشيخ جراح في الثاني من آب/ أغسطس 2010*

- وتثير هذه الأعمال مخاوف مرتبطة بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتشمل هذه الالتزام العام لقوة الاحتلال بحماية السكان المدنيين وحظر تغيير القوانين في الأراضي المحتلة؛ ونقل مستوطنين إلى الأراضي المحتلة؛ والتهجير القسري وتدمير الممتلكات الخاصة؛ والتمييز على أساس قومي أو عنصري أو عرقي. وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن التشريع الإسرائيلي يمكن الأفراد أو المؤسسات اليهودية من المطالبة بأرض أو عقار يزعم ملكيتها في الأراضي المحتلة قبل عام 1948 بينما يرفض منح الفلسطينيين حقوقاً مساوية في الأراضي والعقارات في إسرائيل.

توصيات لتحسين الوضع

- منع تهجير العائلات والتجمعات الفلسطينية بالوقف الفوري للإخلاء القسري وهدم المنازل.
- تسهيل عودة العائلات التي هجرت نتيجة عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل في القدس الشرقية إلى بيوتهم.
- حماية حقوق السكان الفلسطينيين في أراضيهم وممتلكاتهم وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- ضمان حصول العائلات الفلسطينية المعرضة لخطر التهجير على تخطيط ملائم للسكن ومشورة قانونية ومساعدات، إذا تطلب الأمر.

الهوامش

1. في عام 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية وضمت بشكل أحادي 70,5 كيلومتر مربع من الأراضي المحتلة، من بينها القدس الشرقية وكثير من القرى الفلسطينية المجاورة. هذا الضم يتعارض مع القانون الدولي ولم تنل هذه الخطوة اعتراف المجتمع الدولي, أنظر/ي: على سبيل المثال، قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أرقام 252 و476 و478
2. أعداد السكان من الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. أطلع/ي على يوميات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، 2010. ص. 377.
3. تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة إقامة مستوطنات ونقل سلطة الاحتلال لسكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وأكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن الجدار في عام 2004 عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية كما أكد ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أنظر/ي على سبيل المثال القرار رقم 465 (1980).
4. لإلقاء نظرة عامة على هذه الآليات واستخدامها لدعم إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أنظر/ي: الاستيلاء على الحيز في القدس الشرقية (م. مارجليت، حزيران/ يونيو 2010)؛ تعاملات مشبوهة في سلوان، (عير عميم، أيار/ مايو 2009)؛ الاستيلاء على الأرض: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة،2002)؛ حكم فلسطين: تاريخ قانونية عقود استيلاء الإسرائيليين اليهود على الأراضي والسكن في فلسطين (COHRE-BADIL، 2005).
5. طبقاً لمنظمة عير عميم جرى نقل 68 عقاراً في القدس الشرقية على الأقل إلى أيدي المستوطنين بهذه الطريقة. أنظر/ي تقرير: تعاملات مشبوهة في سلوان، (عير عميم، أيار/ مايو 2009).
6. سلمت هيئات حكومية مختلفة، من بينها الصندوق القومي اليهودي وهيئة الآثار الإسرائيلية وهيئة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية ما يصل إلى ثلث الأراضي في سلوان إلى منظمة "إلعاد" الاستيطانية. أنظر/ي على سبيل المثال: تعاملات مشبوهة في سلوان، (عير عميم، أيار/ مايو 2009) و الاستيلاء على الحيز في القدس الشرقية (م. مارجليت، حزيران/ يونيو 2010).
7. تعاملات مشبوهة في سلوان، (عير عميم، أيار/ مايو 2009) ص- ص. 15 - 17
8. يشير دليل أكسفورد الأثري للأرض المقدسة (جي. مورفي - أوكورنر، إصدار جامعة أكسفورد.2008) إلى أن أصل القبر متنازع عليه. من الممكن أن يعود إلى تاجر روماني أو إلى حاخام يهودي كبير في القرن الرابع قبل الميلاد.
9. من بين هذه العائلات عائلة الكرد، التي طردت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009؛ وعائلتا الحانون والغاوي، اللتان طردتا في عام 2002، ثم استعادتا بيوتهما في عام 2006، وطردتا مرة أخرى في آب/ أغسطس 2009؛ وعائلة رفقة الكرد، التي طردت من جزء من منزلهم لصالح جماعة مستوطنين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009. وعلاوة على ذلك، استولى مستوطنون بالفعل على منزل رابع في عام 1967. لمعلومات تفصيلية عن هذه الحالات، أنظر/ي: نزع الملكية والطرد في القدس: ملخص لقصة الشيخ جراح (الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009).
10. لم تصدر المحاكم الإسرائيلية أحكاماً باتة بشأن ملكية الأرض؛ وطردت العائلات على أساس عدم الامتثال لاتفاق تأجير وقعت في عام 1982، وقعه محامي العائلات الإسرائيلي في ذلك الوقت مع جماعات المستوطنين دون موافقة العائلات.
11. أنظر/ي بيانات الأمم المتحدة وحكومات مختلفة في أعقاب الطرد. وذكر ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ضمن آخرين، أنه علاوة على أن هذا الطرد يتعارض مع القانون الدولي فإنه يزيد من التوترات ويقوض الجهود الدولية لتهيئة الظروف من أجل مفاوضات مثمرة لتحقيق السلام.
12. وطبقاً لمخطط خطة البلدة رقم 12705، الذي قدم إلى لجنة التخطيط المحلي والبناء في القدس في كانون الثاني/ يناير 2008 فإن هذا يشمل 200 وحدة سكنية على الأقل. أنظر/ي الاستيلاء على الحيز في القدس الشرقية (م. مارجليت، حزيران/ يونيو 2010) وخطة الإخلاء والاستيطان في حي الشيخ جراح: حالة قبر الصديق شمعون (عير عميم، حزيران/ يونيو 2009).
13. وبموجب هذا البرنامج، منحت 28 عائلة فلسطينية أموالاً لبناء بيوت على أرض قدمتها الحكومة الأردنية، بشرط التنازل عن حقهم في المساعدات الغذائية التي تقدمها الأونروا. وبموجب الاتفاقية ستدفع العائلات إيجارات رمزية لمدة ثلاث سنوات، ستنقل لهم بعدها ملكية الأرض والعقارات.
14. أنظر/ي مخططي تخطيط البلدة رقمي 11536 2951، اللذين وردا في تقرير: خطة الإخلاء والاستيطان في حي الشيخ جراح: حالة قبر الصديق شمعون (عير عميم، حزيران/ يونيو 2009).
15. أنظر/ي: مبنى للمستوطنين في القدس الشرقية يحصل على تصريح نهائي للبناء (السلام الآن، 21 نيسان/ أبريل 2009)، متاح على الموقع التالي: http://www.peacenow.org.il/site/he/homepage.asp
16. تؤثر عمليات الهدم غالباً على المباني التي شيدت بدون تصاريح بناء رسمية، التي لا يستطيع السكان الفلسطينيون الحصول عليها بشكل عام بسبب توليفة من اشتراطات تقسيم المناطق والتخطيط والاشتراطات الإدارية الصارمة والمقيدة. أنظر/ي: أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخّص"(مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيسان/ أبريل 2009) و لا شيء يشبه البيت: هدم المنازل في القدس الشرقية (اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، 2007). ومن الثابت وجود اتجاهات مماثلة في أماكن أخرى في الضفة الغربية، والتي جرى إجمالها في تقرير: تقييد الحيّز سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ ديسمبر 2009).
17. أنظر/ي: بيوت محطمة: معالجة تأثير هدم المنازل على الأطفال والعائلات الفلسطينية (المركز الاستشاري الفلسطيني، ومؤسسة إنقاذ الطفل ببريطانيا، مؤسسة الإنعاش الاجتماعي، نيسان/ أبريل 2009).
18. أنظر/ي: بلدة الأشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية والإخلاء القسري للفلسطينيين من مركز الخليل (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة/ جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، أيار/ مايو 2007).

للنص باللغة الانكليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sheikh_jarrah_factsheet_2010_10_11_english.pdf
النسخة باللغة الانكليزية هي الملزمة